الشطي يقترح استثناء العاملين في المواقع النائية من البصمة

علن النائب خالد الشطي عن تقديمه اقتراحا برغبة لاستثناء العاملين في المواقع الخارجية والمناطق البعيدة والنائية من البصمة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

بالإشارة الى القرار الاداري لديوان الخدمة المدنية بتعميم بصمة الحضور والانصراف لكافة موظفي الدولة، وبالنظر الى وجود فئات تستحق الاستثناء من هذا القرار وذلك حسب طبيعة عملهم أو مناطق سكنهم.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

استثناء العاملين في المواقع الخارجية والمناطق البعيدة والنائية التابعين للوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة وكذلك الموظفين الساكنين في المدن الاسكانية الجديدة الواقعة في المناطق النائية في الدولة من البصمة واستبدالها بما يتناسب مع طبيعة العمل.

أكد خطورة ما أثير عن وجود قضية «إيداعات» جديدة

الشاهين يطالب بإقرار تشريعات تدعم جهود مكافحة الفساد

ربيع سكر

طالب النائب أسامة الشاهين بوضع قوانين (التعيين في الوظائف القيادية) و(الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات) و (الانتخاب) في مقدمة الأولويات التشريعية، بهدف تحقيق إصلاحات أكثر جدية في جهود مكافحة الفساد والرشوة والتطاول على الأموال العامة.

وقال الشاهين في تصريحات بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ما أثاره الزميل رياض العدساني بشأن وجود قضية «إيداعات» جديدة أمر بغاية الخطورة والأهمية، مشيرا إلى أنه سيقف معه فيما سيتخذه من خطوات رقابية وتشريعية بهذا الصدد.

وأضاف أنه على وزير المالية د. نايف الحجرف ووحدة التحريات المالية مسؤولية كبيرة، لإحالة المتهمين بتضخم حساباتهم البنكية إلى النيابة العامة.

وأوضح أن تقدم دولة الكويت 7 مراتب بالترتيب الدولي لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 يجب ألا يجعلنا نعيش في «وهم» نجاح جهود الإصلاح وتجفيف منابع الفساد خاصة عندما نقارن الوضع في 2018 بالمرتبات التي حققتها الكويت في أعوام 2003 و 2004 و 2005 بوصولها إلى المراكز 35 و 44 و 45.

وعبر الشاهين عن تقديره للأدوار الحكومية والنيابية والإنجازات التي تمت، ومنها إصدار قانون منع تعارض المصالح الذي جاء بعد طول انتظار منذ التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2003 وحتى صدور القانون في 2018.

وبين أن من الأمور الإيجابية أيضا الخطوات المتعلقة ببند الضيافة في وزارة الداخلية، والجهاز المركزي للمناقصات العامة، ووزارة الصحة، وغيرها، مؤكدا أنها كلها خطوات إيجابية، ولكن الطموح والواجب أكثر بكثير.

أسامة الشاهين

أكد أنه سيزود لجنة التحقيق في كارثة الامطار بكل المستندات

المويزري يهدد باتخاذ إجراء سياسي إذا لم يتم الرد على اتهامات بوشهري

رياض عواد

قال النائب شعيب المويزري في جلسة اليوم سأعرض على المجلس تقرير اللجنة التشريعية بشأن إستجوابي لرئيس الوزراء ويجب على هذه الإتهامات قولاً ومستنداً أو سأتخذ إجراء سياسي آخر وهذا حق دستوري أمتلكه

جاء هذا في تصريح صحفي امس مضيفا ان الوزيرة جنان بوشهري تملك الحق في اللجوء إلى النيابة لكن هذا لا يعني حجب أي مساءلة عنها واؤكد انها زيفت الحقائق وضللت المجلس والشعب في ردها على سؤال برلماني.

وهدد المويزري باتخاذ اجراء سياسي اخر في حال عدم تمكينه من الرد على تلك الاتهامات قولا ومستندا، قائلا: هذا حق دستوري لي.

واضاف: أكرر بكل ثقة ان الوزيرة زيفت الحقائق بشأن ما اثارته في اجابة سؤال برلماني يتعلق ذو صلة بفترة سابقة كنت فيها وزيرا للإسكان، وتحاول تضليل مجلس الامة والشعب، وهذا امر طبيعي لان بعض الأشخاص يقومون بهذا الدور.

وذكر المويزري الوزيرة بعزمه التحدث في جلسة اليوم عن هذا الموضوع في معرض تعليقي على تقرير اللجنة التشريعية بشان مدى دستورية استجوابي لرئيس الحكومة، فعليها ان تأتي بجميع مستنداتها ولا تتحجج بانها مكتفية بتقديم الشكوى للنيابة العامة.

واوضح: كي امنح الشعب الكويتي والنواب دليل مبسط على تزييفها للحقائق، فان الوزيرة قد اشارت في إجابتها البرلمانية الى عقد رقم 1183 وذكرت انه الخدمي وتم في عهد الوزير شعيب المويزري ووقع بتاريخ 8 فبراير 2012، في حين انني استلمت حقيبة الوزارة في 14 فبراير من ذلك العام، وفقط هذه المعلومة تؤكد بكل وضوح تزييف الوزيرة للحقيقة.

وافاد: وكذلك المناقصات الأربع الاخرى التي ذكرت انها تمت في عهدي، ها انا اوكد لكم الان ان اعلان وطرح وترسية تلك المناقصات تم قبل وجودي في الوزارة وجميعها تمت في عام 2011، في حين انني لم اقسم امام سمو الامير الا في 14 فبراير 2012 وبعدها بيوم امام المجلس.

وقال: الشعب الكويتي والنواب سيعلمون ما الهدف من تضليل الراي العام وتزييف الحقائق، وأتمنى ان تكون مناقشة تقرير التشريعية حسب ماهو مدون في جدول الاعمال على البند السابع.

شعيب المويزري

الفضالة يستعجل تقرير «الصحية» بشأن مكافأة نهاية الخدمة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص

رياض عواد

يوسف الفضالة

طالب النائب يوسف الفضالة لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بإنجاز تقريرها بشأن مكافأة نهاية الخدمة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص حتى يتسنى إدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة في أسرع وقت.

وقال الفضالة، في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة الصحية عقدت اجتماعًا في شهر ديسمبر الماضي ضم اتحاد المصارف وهيئة القوى العاملة وبعض النقابات والجهات التي لها علاقة بقانون نهاية الخدمة.

وأشار إلى أنه بعد هذا الاجتماع تم الاتفاق مع جميع المعنيين على آلية التغيير، وكانت هناك تعهدات بصرف مكافأة نهاية الخدمة كاملة بعد إقراره من قبل مجلس الأمة.

وبين أن القانون الذي تم إقراره في دور الانعقاد الأول تم التعديل عليه في دور الانعقاد الثاني، ولكن التنفيذ أفرغه من محتواه بحكم بعض الأمور التي حصلت مع البنوك. وأكد حرص أعضاء اللجنة الصحية على إقرار هذا القانون خاصة وأن هناك مستحقات مالية يجب على المصارف صرفها للموظفين بالقطاع الخاص.

وأشار الفضالة إلى أنه سيعقد مؤتمرًا صحفيًا آخر يخاطب فيه نواب مجلس الأمة بشكل عام عقب موافقة اللجنة الصحية على القانون ليتم إقراره من قبل المجلس

الميزانيات ناقشت الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع

عبد الصمد: الخزانة العامة تحملت تنفيذ أحكام قضائية بقيمة 40 مليون دينار

جانب من اجتماع اللجنة

ربيع سكر و رياض عواد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة قد اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع للسنة المالية 2017/2018 وملاحظات الجهات الرقابية ، تبين لها ما يلي : بلغت مصروفات إدارة الفتوى والتشريع 33 مليون دينار مع وجود عدة مناقلات مالية بين البنود تركزت في الباب الأول للمصروفات (تعويضات العاملين) ، وقد شددت اللجنة على ضرورة تقدير بنود الميزانية على النحو الأمثل خاصة أنه قد تبين لها أن تلك المناقلات المالية التي أخذت من الاعتماد التكميلي والتي تزيد عن 2 مليون دينار لم تستخدم في الغرض المخصص له وهو التوظيف ، بل تم تعزيز بند المكافآت.

كما وجهت اللجنة بضرورة تهيئة البيئة الملائمة للتوظيف في إدارة الفتوى والتشريع وفق ضوابط موضوعية وشروط واضحة تكفل توظيف الكفاءات من التخصصات المطلوبة ، وإعادة النظر في استحواذ عنصر المقابلة الشخصية على 80% من معايير القبول للتوظيف كما أفادت إدارة الفتوى والتشريع أثناء الاجتماع ، ولابد من تقليله إلى حدود ضيقة جدا بما لا يتجاوز 10% أسوة بجهات حكومية جاذبة لضمان تحقيق تكافؤ الفرص وتفاديا للتقييم الشخصي وانهاء اللغط في ما قد يثار أثناء القبول. حيث تكشف بيانات ميزانية السنة المالية الحالية 2018/2019 أن عدد وظائف الخاصة المتعلقة بأعمال المحاماة يبلغ 416 وظيفة كما كانت عليه قبل 4 سنوات مالية ، علما بأنه تم إلغاء 200 وظيفة للكويتيين في السنه المالية الحالية كان قد سبق إدراجها في السنه المالية 2017/2018. ورغم تبرير إدارة الفتوى والتشريع أسباب إلغاء هذه الوظائف لأنه باستطاعتها التوظيف مباشرة عن طريق الاعتماد التكميلي إلا أن حركة التوظيف للكويتيين لم يطرأ عليها أي تغيير ، وفي المقابل زاد عدد الوظائف الخاصة لغير الكويتيين (المستشارين) من 26 إلى 76 وظيفة خلال الخمس سنوات السابقة ، حيث كان آخر تعيين لهم في سنة 2017 بعدد 18 مستشارا. وقد بلغت عدد القضايا التي تباشر أعمالها إدارة الفتوى والتشريع (القضايا المرفوعة من الحكومة وضدها) أكثر من 64 الف قضية في جميع درجات التقاضي ، وهو ما يعني أن متوسط عدد القضايا لمحامي لإدارة الفتوى والتشريع تبلغ 131 قضية لكل محام ، الأمر الذي يتطلب معالجة هذه الملاحظة وفقا لأسس مهنية وفتح باب التوظيف وفقا للضوابط الرقابية وبالأعداد التي تواجه حاجة العمل الفعلية ، لاسيما أن ما تحملته الخزانة العامة لتنفيذ الاحكام القضائية بلغ 40 مليون دينار خلال السنوات الخمس السابقة وفقا لبيانات الحساب الختامي ، علما أنه تم تقدير مبلغ 22 مليون دينار في الميزانية الحالية لمواجه أعباء تنفيذ الاحكام القضائية.

وشددت اللجنة على ضرورة لعب إدارة الفتوى والتشريع دور أكبر في تحديد مواطن الخلل التي تؤدي إلى خسارة الدولة لقضاياها سواء كان عدم تعاون الجهة الحكومية في التزويد بالمستندات في الوقت المحدد أو اتخاذ المسؤولين الحكوميين قرارات أدت إلى رفع قضايا على الدولة من قبل أطراف أخرى كبدت المال العام خسائر تمثلت في تنفيذ احكام قضائية.

الدقباسي يسأل وزير التجارة عن شروط شغل الوظائف القيادية والإشرافية في هيئة الصناعة

وجه النائب علي الدقباسي سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان عن الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للصناعة، وشروط شغل الوظائف القيادية والإشرافية في الهيئة.

وطلب النائب في سؤاله تزويده بما يلي: 1 – نسخة من الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للصناعة. 2 – نسخة من السيرة الذاتية للقياديين والإشرافيين لكل قطاع من قطاعات الهيئة، مع بيان تاريخ تعيين كل منهم. 3 – شروط شغل الوظائف القيادية والإشرافية في الهيئة. 4 – هل عينت الهيئة أشخاصا من خارجها في وظائف إشرافية أو قيادية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجي تزويدي بنسخة من السيرة الذاتية لكل منهم، ووظائفهم السابقة قبل تعيينهم في الهيئة، ومدى الحاجة إلى تعيين أشخاص من خارج الهيئة.

5 – هل أعلنت الهيئة عن الوظائف الإشرافية والقيادية الشاغرة للعاملين في الهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجي تزويدي بنسخة من الإعلان.

6 – عدد القياديين والإشرافيين الذين قدموا طلب استقالة أو أحيلوا إلى التقاعد خلال السنوات الثلاث السابقة، مع تزويدي بنسخة القرارات ذات الصلة –إن وجدت–.

7 – عدد القضايا المرفوعة ضد الهيئة من القياديين والإشرافيين السابقين خلال السنوات الثلاث السابقة، وموضوعها، وما اتخذته الهيئة من إجراء بشأنها.